Issue 6437 Monday 26/8/2019
الزمان – السنة الثانية والعشرون العدد 6437 الاثنين 25 من ذي الحجة 1440 هـ 26 من آب (اغسطس) 2019م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/22. UK

ضحايا الآخرين أم ضحايا أنفسنا ؟

فاضل ميراني
اربيل

اعتقد المجتمع العراقي، ان ملفات ما بعد 2003، ستكون مكرسة وبمدد مقبولة، لتصفية تركة النظام السابق، وغلق ممارسات طالت الرافضين لسياسته، ولم يكن متوقعا ان تنهار الامور بشكل سريع ومكلف، كما جرى، فقد ذهبت الازمة العراقية بعيدا في غيها، لتضرب السلام الاجتماعي، وتفضي لنزاع عمره اربعة عشر قرنا، اضافة لازمة قومية محتدة. لسنوات، سيطرت، الطائفية و العرقية، على مفاصل الحياة في البلاد، و صاحبتها حروب شارك فيها مقاتلون مدفوعون للتخريب خارج بلدانهم.

فقد الشعب العراقي، بكل مكوناته، الوف الافراد، غالبيتهم، راحوا ضحية، الجماعات المسلحة، وفر عشرات الالوف للخارج طلبا للنجاة.

شبه الكثيرون وضع العراق، بوضع لبنان ابان حروبه الداخلية التي بدأت في سبعينات القرن العشرين، ولم تخمد نيرانها كلها للان، وكان تشبيههم صائبا، فقد خرج لبنان من حرب، بخريطة توزعت فيها القوى، بين الاديان والطوائف، والتي باتت في اكثر من بلد ملتهب تمثل البديل الوطني، فيما تراجع الايمان والانخراط في العمل الحزبي ضمن التيارات التي لا تعمل على اساس عقائدي روحي.

اننا اذ نكن الاعتزاز لكل الشعوب، ونحترم كل المذاهب والعقائد التي تعمل للسلام المشرف، نعتز و ندرك، بأن بلاد الرافدين، وقومياتها و معتقداتها هي مثال يقتدى به، ولا يجوز ان تمر عملية تحول تجربته لانتاج انتكاسات دون ان تشخص الاسباب ويسارع لعلاجها.

دخان المعارك

ان التبدل الاساس والاخطر، الذي نمى في ظلال دخان المعارك الكبرى، و المواجهات، في بلادنا والمؤثرات التي عصفت بالمنطقة وارتدت علينا، هو تثقيف الفرد والجماعة، بشكل و مضمون خطيرين، فالبلدان ومنها العراق، الذي كان يستعد لمغادرة قائمة البلدان النامية، ليشكل قوة اقليمية، يحسب حسابها، تراجعت فيه عناصر القوة المستدامة، واعتقد ان لا مانع ابدا، من ان يكون العراق مثل هذه القوة، خارج اطار منظومة النظام السابق.

ان التقيف الذي اتى ثماره السامة للاسف، حول البلاد لسوق تحشى بمنتوجات الغير، و تسحب مواردها المالية للخارج، فلقد عطلت الصناعة الوطنية وحجمت الزراعة، وامتدت يد التأثير المخرب، لتطال، العقول التي تمد الثقافة العراقية بالتجدد و الدوام.

لقد انتعشت خلال السنوات القليلة الماضية، ظواهر العنف، لتسجل ارقاما مرتفعة، وانواعا من الجرائم، الشخصية والوطنية، ولم تدخل في مجال البحث الاجتماعي للحد منها، ولا السيطرة عليها.

كما و شهد الفكر الديني عند قسم كبير من القطاعات، هوية استقواء، خاصة مع موجات الفكر الذي يؤلف و يوظف القصص والتفسير، من حيث المصالح التي جلب عدم السيطرة عليها، سمعة تشوه الرسالة الاسلامية السمحة التي تنادي بالعدالة والمساواة والتقى.

ان المخاض الاكبر الذي تعيشه بلادنا، ومع بروز جيل جديد، ليس من القيادات، النزيهة وتلك المتشددة وحسب، بل الجيل الجديد، الذي بدأ يعرف تفاصيل الحياة، ولا يلمس، من يغذيه بالمواطنة، بحيث ينشأ طبيعيا وفق قيم تراعيها المجتمعات القريبة منا و المحصنة الى حد افضل منه عندنا، سيكون بين خيارات لها مرارة العلقم، فأما ان ينخرط ضمن الخراب، مختارا لنفسه الحشر ضمن فئة تبحث عن مصالحها الضيقة، لانها لا تلمس ثقة بقيادتها، واما ان يختار الهروب لمجتمعات لا تفرض عليه الا احترام خصوصية الاخرين، وتضمن له الحياة و الاسهام البناء فيها.

بالامس كنا، اغلبنا، ضحية نظام، شمولي، مغامر، تسبب بكوارث طالتنا والجيران، خسرنا فيها الدماء والاموال.

اليوم لمصلحة من نخسر، و الى ماذا يفضي هذا التآكل البطيء؟

ان كنا اليوم ضحية، فمن الذي يضحي بنا؟

□ سكرتير المكتب السياسي للحزب

الضمان الإجتماعي حق للجميع

لويس إقليمس
بغداد

تسعى الدول المتحضّرة والمحترمة (بكسر الراء) لمواطنيها بتقديم كلّ ما يساهم ويعمل على تلبية احتياجاتهم والسهر على راحتهم بأساليب وطرق تليق بهم كبشر وكأفراد في مجتمعات متماسكة تحظى باحترام قادة بلدانها وزعمائها وساستها. وهذا ينمّ عن القيمة العليا للسلوك الإنساني والحضاري ومدى التفاني لدى الحكومات عندما تعمل هذه بالتعاون والتواصل مع المنظمات والأحزاب معًا من أجل ضمان حياة أفضل وعيش مرفّه للمواطنين من دون تمييز أو تقاعس. والسبب لكون مثل هذه الدول تعرف قيمة الإنسان وتقدّر وجوده كفرد آدميّ مخلوق فوق ترابها لغاية أسمى من قبل الخالق. ومن ثمّ لا بدّ لإدارة هذه الدول وزعاماتها من تكثيف جهودها والبحث عن أفضل السبل لإسعاد مواطنيها. وهذا ما فتح باب التنافس بين الدول المتقدمة لتولّي المواقع المتقدمة في سلّم الشعوب الأكثر سعادة ورفاهة سنويًا، وكأنها تتبارى لبلوغ هذا الهدف الأسمى. وبالتأكيد، لا مجال لذكر الشعوب الإسلامية والعربية والأفريقية ودول العالم الثالث أو تلك التي اعتدنا تسميتها بالدول "النايمة"، عفوًا النامية، بالرغم من غزارة ثرواتها الطبيعية وكثرة ولاداتها البشرية وسعة أراضيها الصالحة للزراعة وللتربية الحيوانية. ونظرًا لما يمثله هذا الموضوع من أهمية ويشكله من حساسية بين الحكومات المتقدمة في السلوك الحضاري والإنساني والعلمي والاقتصادي والاجتماعي وسائر مضامير الحياة وبين مواطنيها، يجدُّ زعماؤُها ويجدّدون مساعيهم لإجراء مراجعة دورية ومناقشة الوسائل والكيفية التي يمكن بها تطوير نظام الضمان الاجتماعي للمواطن بالتنسيق والنقاش والتفاوض مع النقابات والمنظمات التي تمثل كافة فئات المجتمع وليس العاملين في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص فحسب. وهذا البرنامج الطموح يشمل العاطلين والباحثين عن العمل والمرضى والطلبة وسائر طبقات المجتمع من المواطنين والمتجنّسين على السواء. وهذا جزءٌ من حقوق المواطن في أعناق حكوماتهم وزعاماتهم. وإلاّ، ما جدوى هذه الزعامات وسياساتها إنْ لم تصبْ استراتيجياتُها في إسعاد شعوبهم ورفاهتهم وراحتهم! وهذا هو الفرق في سموّ استراتيجيات الغرب المتقدّم واحترامه للبشر فوق أراضيه مقابل أشكال التخلّف القائم في بلداننا في المنطقة وبالذات في بلدنا العراق في السنوات العجاف الأخيرة. فهم يبحثون عن كلّ جديد لإصلاح نظام التأمين الاجتماعي لجميع الفئات بما فيها الإحالة على المعاش للعمال والموظفين في القطاعين العام والخاص. ويكاد هذا الموضوع بالذات يشكل أحد الأسباب الموجبة في إسقاط الحكومات والأنظمة في هذه الدول المتقدمة في حال عدم إيفائها بالتزاماتها تجاه شعوبها في هذا المضمار، إذ تستخدمه النقابات وبعض المنظمات سلاحًا بوجه حكوماتها وإداراتها حين الضرورة.

واقع الرعاية الاجتماعية في العراق

لو نظرنا إلى ما هو قائم في مجتمعنا العراقي وقارنّا ما يحصل عليه مواطنونا من رعاية في هذا المجال، نكاد نصطدم بواقع بائس ضعيف مغاير تمامًا وبعيد عن أشكال نظام التأمين الصحي والضمان الاجتماعي والرعاية التي يحظى بها المواطنون في دول الغرب المتقدّم. لسنا نختلف بشأن الاختلاف في طبيعة وشكل البشر في بلادنا وما هو قائم في هذه البلدان السعيدة بحظوة مواطنيها بنظام اجتماعيّ متقدّم موحّد ومن دون تمييز يؤَمّنُ الحياة بشكل محترم ومعزّز ولو في متوسط صوره. لكنّنا سوف نجد بالتأكيد أن لا مجال للمقارنة به مع نظامنا الاجتماعي البائس والمترنّح والمتعثّر في أبسط صوره. حتى ما تقوم به دوائر الرعاية الاجتماعية التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ما تزال الإجراءات والمتابعات والتعليمات التي تصدر في صورها البدائية من حيث مسألة التفاعل مع حاجات الشرائح المشمولة به. ومثله الأسس التي يقوم عليها نظام التقاعد لموظفي الدولة بسبب ما يعانيه من فوضى وسوء تنظيم واجتهادات شخصية في تفسير القوانين والتعليمات. ناهيك عن حرمان شرائح كثيرة تعاني من البطالة ومن سوء معيشة ضمن عوائل لا تتلقى أية معونات من الدولة. ويكاد التعب والإرهاق والغمّ يلاحقها في البحث عن لقمة عيش كريمة، بالرغم من طفو البلاد على بحيرات من النفط، إلى جانب غيره من الموارد الطبيعية النادرة التي تدرّ أموالاً طائلة ولا يُعرف مصيرُها. عندما يشعر المواطن في الغرب بالقلق من التدابير التي تستهدف حقه في عيش المواطنة بكرامة، يجد مَن يقف إلى جانبه ويتحمّل مسؤولية إيصال مطالبه ومشاكله بطرق مختلفة ولكنها حضارية تنمّ عن عمق الفهم لدور المواطنة وما يمكن أن تلقاه هذه من صدى لدى الجهات التي تدير دفّة البلاد والتي تخشى على مواقعها من تذمّر مقبول ومعقول لأصحاب الشأن. فالجهات المدافعة عن هذه الشرائح المتضرّرة في نظرهم، تجيد إدارة اللعبة وكيفية توجيه الجهات المعنية صوب تحقيق الشيء الكثير من تلك المطالبات والمناشدات. وهذا ما لا نجيده نحن في بلدنا. بل نفتقر لأدنى مستويات العمل والتنسيق في هذا المجال. ولهذا نلحظ عدم خلوّ برامج الأحزاب المتنافسة على الحكم من برامج تخصّ أو تتطرّق حصرًا إلى مواضيع الرعاية الاجتماعية والضمان الصحّي للجميع بهدف كسب الناخبين إلى جانبهم. فهذا الموضوع بالذات يشكّل إحدى الركائز الأساسية في البرامج الانتخابية للأحزاب والتنظيمات في الغرب المتقدم، وحتى للأفراد المستقلّين. والمتنافسون على الحكم من أحزاب ومنظمات ونقابات وأفراد لا يخذلون في الغالب ناخبيهم الذين يحاسبونهم في حالة الإخفاق بتطبيق البرنامج الانتخابي. فالإخفاق في أيّ من الوعود المقطوعة للناخبين يقابلها صدّ واعتراض ومقاطعة ثمّ الرضوخ للمطالب المشروعة، إمّا بتنفيذ هذه الأخيرة أو بحمل الحكومات والإدارات على الاستقالة. وهذا ما يحصل في الأغلب.

هموم أصحاب الشأن

من خبرتي في العمل، يطيب لي نقل مجمل هذه الهموم إلى الجهات المعنية في إدارة البلاد، متمثلة بالرئاسات الثلاث والقضاء والسلطة الرابعة لإيلاء هذا الملف ما يحتاجه من اهتمام بالغ بسبب معاناة شرائح كثيرة في المجتمع العراقي من تداعيات خطيرة في البحث عن لقمة العيش وكرامة الحياة المفقودة. فيما ساسة البلاد وزعماء الأحزاب وأتباعُ كتلهم ومَن يشكّلون الحكومة العميقة الخارجة عن سلطة الدولة غارقون في بحار الفساد وبأيديهم السلطة والمال والمكاسب وحتى أرزاق المواطنين الذين يخشون على حياتهم من بطش الفئات الضالة والميليشيات الوقحة التي تتصدّر الواجهة. ولنا أن نسأل الكثير: كم من المواطنين المتقاعدين ينالهم الغبن في احتساب مرتباتهم التقاعدية والطريقة غير الحضارية في تقاضي استحقاقاتهم؟ وكم من العاملين خارج مؤسسات الدولة الرسمية يلحقهم الظلم والإجحاف بسبب غياب نظام الضمان الاجتماعي والصحّي وأيّ شيء يمكن أن يساعدهم في إعالة أنفسهم وأسرهم في حالة فقدانهم لأعمالهم ووظائفهم لأيّ سبب كان؟ وكم من العاملين في دوائر المنظمات الدولية والهيئات الدبلوماسية يشكون عدم وجود قوانين لحمايتهم ومن غياب لوائح تنظم عملهم وتحفظ استحقاقاتهم في مواصلة العمل وحين الإحالة القسرية على المعاش بلا مستحقات في حالة بلوغهم السنّ القانونية أو لأية اسباب تحول دون مواصلتهم الوظيفة بعد سنوات من العمل في أوساطها. هذا إضافة إلى الحيرة في تطبيق القانون الذي ينطبق عليهم، المحلّي أو العائد للجهة التي يعملون لصالحها؟ فهل سينتبه المعنيون بشمول جميع فئات الشعب العراقي في ظلّ المراجعة القائمة للقوانين التقاعدية وما يخص الضمان الاجتماعي لغير المضمونين بهذا النظام لغاية الساعة؟

تنوع في قوانين الدعم الاجتماعي

هناك قوانين دولية تمنح الموظف المستقيل حقوقًا تسمح له بمتابعة العمل في مشروع مستقلّ بدعم من الدولة التي تسانده وتدعمه حتى استقراره في العمل الجديد. وكلّ هذا مجانًا، حيث يجد تحت تصرفه متطوعين في القطاع الحكومي جاهزين لإرشاده نحو العمل الذي يناسب قدراته وكفاءته عبر ورشة تدريبية تتيح له التأقلم والتكيّف مع الوظيفة الجديدة المقدمة له. وهذا النظام متاح للجميع عبر التسجيل الالكتروني للبحث عن العمل في غالب الأحيان أو عبر دوائر مشابهة منتشرة في مدنٍ ومناطق عديدة من البلاد. ومن المهمّ هنا في هذا البرنامج، أن يجد العاطل عن العمل ما يوفر له لقمة العيش ولو في أدنى صورها ومقبوليتها اجتماعيًا. لذا تجد أنّ معظم الدوائر الحكومية ومعها منظمات ونقابات متنوعة الأهداف والمراجع في سباق مع الزمن وفي سعي حثيث لتقديم أفضل الخيارات والخدمات للعاطلين عن العمل أو لمساعدتهم في البحث عن وظيفة تؤمّن حياتهم. وهذه الحقوق تضمنها قوانين هذه البلدان التي تتولى تقديم حساب عسير في حالة خرقها أو تجاوزها. ولعلّ أحدث ما صدر من هذه القوانين في فرنسا ودول غربية أخرى مثيلاتها، منح الحرية والوسائل المتاحة لشركات القطاع الخاص التي تدير دفة اقتصادات الدول المتقدمة بجدارة، في مسالة اختيار نوع التدريب وتطوير الجانب الاحترافي في العمل عبر وسائل الكترونية حديثة ودعم المتقدّم بتوفير مكاتب استشارية متجددة الأفكار والتطور مع تطور الزمن والآلة والهدف. وقد لاقت هذه الوسائل الحديثة أصداء طيبة وسط العامة وخلقت سوقًا متنافسة في العمل وفي تطوّر آليته وصولاً لتحقيق نتائج مرضية للجانبين المتعاقدين وللدولة على السواء. ولنا أن نتساءل ونحن في ظروف بلادنا المتأرجحة بين الفساد والتخلّف، وصراع الأحزاب والميليشيات من أجل اقتناص المكاسب والمناصب، وغياب الألفة والثقة بين الدولة وحكوماتها المتلاحقة الفاشلة في تأمين أبسط مستلزمات الخدمات الإنسانية: هل يمكن اعتماد شيء من نفحات هذه الأنظمة المتطورة ولو بوسائلها الأولية وبما يحقق حقوق العامة والخاصة بكرامة بشرية تليق بأبناء حضارات سادت العالم في يوم من الأيام حتى أصابها القهر والظلم والحرمان والتعسّف بسبب فساد الذمم وتراجع الأخلاق وفساد الساسة وتفشّي الممنوعات وشرعنة سرقة المال العام من فئات مشاركة في السلطة؟

تركيا سياسة اللا سياسة

المياه سلاح لإحياء الحلم الضائع

رمضان حمزة
دهوك

تركيا الجارة الشمالية للعراق دائماً ما تربط المسار السياسي بالمسار الاقتصادي كونها دولة لا تمتلك موارد هامة لتيسير عجلة اقتصاد بلادها ، لذا فكرت منذ أمد بعيد بان المياه سيكون لها شأن كبير في السياسية لذا ركزّت جُلّ اهتمامها بمشاريع المياه كونها دولة منبع وأتبعت ديناميكيات مختلفة لابتزاز دول المصب ومنها العراق وسورية إلى حد كبير وعلى مدى العقود الماضية ولحد يومنا هذا، وفي الآونة الأخيرة ربط الرئيس التركي أردوغان المسار السياسي لدولته بالموارد الطبيعية ومنها المياه والنفط والغاز، واصبحت المياه تحتل الصدارة في الخطوات التي يتّخذها باتجاه فض أو إشعال النزاع أو فرض التسوية في المنطقة. لنرجع قليلاً الى الوراء ونرى زيارات وزير الخارجية التركي جاويش أغلو في أوقات اشتداد الأزمات المائية في العراق أو قيام تركيا بأجراء انتخابات نرى أغلب هذه الزيارات كانت رسائل موجهة الى حكومة عبد المهدي بان بغداد ليس لها مركزية في السلطة، لأنه ليس من العرف الدبلوماسي زيارة وزير خارجية دولة بزيارة محافظات دولة اخرى مثل البصرة مثلاً، بل أصبح يقلد بل ينافس الإيرانيين في هذه الفوضى الدبلوماسية. وما الزيارة الى بغداد برئاسة الوزير السابق للمياه والغابات فيصل أر أوغلو والذي يشغل حاليا مستشاراً للرئيس التركي في الملف المائي مع العراق يرافقه وفد اقتصادي رفيع المستوى إلا رسالة أخرى للعراق بان تركيا لا مانع لديها من إطلاق مياه وخاصة من نهر دجلة إذا دعت حاجة العراق الى ذلك على أن توقع العراق اتفاقيات تجارية مع تركيا بدلاً من توقيع اتفاقيات واضحة بشأن تقاسم الحصص في المياه المشتركة العابرة للحدود، بل بدلاً من ذلك ترغب تركيا بفسح المجال أمام شركاتها للاستثمار في الأسواق العراقية وخاصة لتنفيذ مشاريع مائية وفي هذه الحالة سيكون الدراسات والتصاميم والتنفيذ بمقاسات تركية بحتة أي سيكون تصميم مشاريع الخزن في العراق مستقبلاً جزء مكملاً لمشروع GAP التركي وهذه النقطة بالذات يكتنفها دهاء سياسي حاذق بان العراق لا يزال جزء من حلم الامبراطورية العثمانية التي يحلم الرئيس التركي أردوغان في إحيائها!؟ الصحافة التركية نشطة في إثارة موضوع المياه والنفط والأمن القومي في الشرق الأوسط بمنظار الاقتصاد والتعاون الإقليمي، وهنا نود الإشارة الى جملة من النقاط المحورية والجوهرية في السياسة التركية تجاه المنطقة والعراق بشكل خاص.

نقول بان تركيا تتبع "سياسة اللا سياسة في المنطقة" أي سياسة الابتزاز المالي والجيوسياسي في ظل ضعف أنظمة الحكم العربية ودخول المنطقة في سلسلة حروب متتالية كان الرابح الأكبر منها تركيا، حيث جسّدت في خضم هذه الظروف مصالحها الاقتصادية والجيوسياسية بشكل واضح ، ولاسيما في تعميق وتمتين البعد الاقتصادي في مجال الطاقة بآلية تبقي خياراتها مفتوحة لتأمين مصالحها في السلم والحرب ؟؟

دور الاقتصاد

الانتخابات البلدية الأخيرة في تركيا أثبتت دور الاقتصاد في توجيه دفة الحكم والسياسة في تركيا ، وإذا نعود بالذاكرة الى الوراء قليلاً وفي انتخابات الرئاسة التركية كان للملف المائي حضور كبير والزيارات المكوكية لوزير الخارجية التركية جاويش أغلو لبغداد وإعلانه في بغداد ايضاً بان تركيا تنوي البدء بأملاء سد اليسو وغلق المياه عن العراق بسبب املاء سد اليسو المثير للجدل بالنسبة الى العراقيين في الاول من حزيران 2018 والعراق كان يشهد آنذاك ازمة مائية خانقة بسبب خسارته للخزين الاستراتيجي في خزانات سدودها وهذا الابتزاز السياسي جعل تركيا تقبض اموالاً طائلة من بغداد ليعلن في نفس اليوم مساءاً بانهم سوف لن يبدئوا بالإملاء علماً بان ((تشغيل السدود)) أمر هندسي وليس سياسي وكان ذلك السبب في فوز الرئيس أردوغان لأنه أستطاع شراء الذمم لصالحه بالمال العراقي ، علماً بان (السد لم يكتمل بعد وليس جاهز للملء وحتى نهاية هذا العام 2019على اقل تقدير)!؟ بينما في المقابل نرى بان الانتخابات البلدية الاخيرة كانت بمثابة صفعة للرئيس أردوغان؟ بسبب استمرار تردي الوضع الاقتصادي والليرة التركية وموجة الامطار الغزيرة التي انعمت على العراقيين بموارد مائية وفيرة لم تستطيع تركيا هذه المرة من ابتزاز العراقيين.

تركيا لم تتبع دبلوماسية المياه المعتدلة مع العراق بل ابتزاز سياسي محض وحتى بعيد من أخلاق حسن الجوار والبعد الإنساني للمياه، عندما تقول بانها أجلت الخزن في سد اليسو لضمان تحويل المياه الزائدة إلى العراق؟!

تركيا بوضعها الاقتصادي والسياسي المتردي تبحث وتحت مظلة مد يدُ التعاون مع العراق لشراء النفط والغاز العراقي بابخس الاثمان وتقديم تسهيلات للعراق بتأمين نقل النفط والغاز عبر اراضيها بعد دخول الأردن على الخط وأنباء عن أحياء خط طرابلس – بانياس لنقل النط العراقي للخارج. نعم التعاون في المنطقة ضروري لقضايا المياه والنفط والأمن القومي. ولكن تركيا تنوه دائماً بان لديها مخاوف مستمرة بشأن أمن الحدود في شمال العراق وشمال سوريا ومع الحركة السياسية الكردية في المنطقة مع العلم ان هذا شأن تركي داخلي، عليها حماية أمنها القومي داخل حدودها السياسية؟؟ ولكن في ذات الوقت لماذا لا يكون للعراق مخاوف من تدخل تركيا في كركوك ونفط كركوك بحجة حماية الأقلية التركمانية وفي العديد من المناطق العراقية الاخرى المثيرة للجدل مثل الموصل وتلعفر، نحن أيضا نؤكد الى الحاجة الحيوية للتعاون الإقليمي ومشاريع التنمية في مجال المياه والطاقة وتأمين الامن الغذائي في المنطقة.

تحسين العلاقات

التطورات الأخيرة وتحسين العلاقات بين تركيا والعراق يجب أولاً أن يكون بتتويج توقيع اتفاقية لتحديد الحصص المائية العراقية مع تركيا ضمن اتفاقيات معلنة وصريحة ودون اي تأجيل، عليه توقيع المعاهدات والاتفاقيات حول الملف المائي يجب ان تسبق اية اتفاقيات أخرى حول مصادر الطاقة التي تلهث تركيا لتوقيعها مع العراق بعد اشتداد الخناق الامريكي على ايران والتضيق الاقتصادي الامريكي على تركيا بسبب صفقة الصواريخ الروسية ، لذا نرى من الضرورة الملحة على العراق ان يدخل بوفد تفاوضي قوي مع تركيا حول ملف المياه وفرض حقوق العراق المائية، لان الظرف السياسي والوقت لصالح العراق فهل من استجابة فعالة للدبلوماسية العراقية وتسجيل هدف في المرمى التركي أم نبقى متفرجين لتكون المباريات في صالح تركيا على الأرض العراقية؟؟؟ ولان تغيرات المناخ ستكون أكثر فاعلية في منطقة الشرق الاوسط ومنها العراق التي يتوقع ان تتعرض الى مواسم جفاف عجاف وستعود تركيا للابتزاز بملف المياه وحينذاك نقول "ولات حين مندم"

مكافحة الفساد

(3)

دريد محمود الشاكر العنزي
بغداد

هذه الحلقة الثالثة من سلسلة مقالنا الموسوم مكافحة الفساد ..

ونرغب توضيح فقرة واحدة هنا لتبين حجم خروج الاموال دون رقيب من العراق وبشكل رسمي.

ان ما حول من مبالغ بين عامي 2014-2010 هو 57 بالمئة من واردات العراق النفطية والوارد من السلع والبضائع لايمثل نسبة تذكر ...اين ذهبت الاموال.

بالنسبة لاجازة الاستيراد التي تصدرعادة من وزارة التجارة فهي الفيصل في الكثير من الامور الاقتصادية وسنشرحها بتفصيل كبير

..اولا.. محتوى اجازة الاستيراد ,يجب ان يكون تفصيلي واسع للاسم والبضاعة ومنفذ الدخول ومنشاءالبضاعة كما ونوعا والاهم مبلغا وبخانة خاصة رسما كمركيا

وهذه اغلبها متوفرة لدى التاجر,بل كلها ..على ان لا تستورد اي بضاعة بدون اصدار اجازة استيراد نهائيا حتى ولو جائت مشحونة من الخارج

..ويصار الى اصدار اجازةاستيراد للمواد المشحونة ,من الخارج على ان يتم التبليغ بتاريخ المغادرة للميناءوبالتاريخ التقريبي للوصول لكلا النوعين من البضاعة المستوردة والمشحونة من الخارج

..من خلال السعر يثبت في الاجازة السعر واصل بغداد او اي محافظة

...للتامين على البضاعة من وقت الدخول ولتتولى شركات التامين المتابعة كذلك والمحاسبة على التاخير وتكون حاضرة في وقت الفحص..مع العلم ان بضاعتنا يؤمن عليها في الخارج بشكل اجباري ولا يؤمن عليها بالداخل ونخسر مليارات من الدولارات جراء ذلك ,والموضوع لايتجاوزالتامين لدى شركات التامين العراقية من الخارج الى مكان الوصول خارجي وداخلي,,مع تردي العمل الاداري على البضاعة(تفريغ ..ترتيب..فحص..تقييم ...الخ)

دفع رسوم

مهم جدا وحل المشاكل...يدفع الرسم الكمركي كل حسب وصول بضاعتة وعند اشعار التاجر اواستلام شهادة الشحن من ميناء الشحن وحسب رغبة التاجر ممكن دفع الرسوم مقدما ..الاسباب الموجبة..لتلافي اي موضوعة تلاعب وتاخير من قبل من تسول له نفسة استغلال الفرصة

..ويصار الى ختم الاجازة بختم خاص يؤيد تسديد الرسوم ويتم اشعار كافة المنافذ الحدودية بذلك عن طريق ادخال الاجازة وتفاصيلها برقم معين يثبت على الاجازة ويوضع في حقل خاص عنوانه الاجازات مدفوعة الرسم الكمركي وبواسطة اجهزةالحاسوب الموزعةعلى المنافذ الحدودية رسوم وغرامات عالية على منتسبي الموانئ في حالة التاخير غير المسموح به لكل مادة ..

التفتيش والفحص بسقف زمني لايتجاوز مدة معينة وبخلافة تفرض غرامات على المعنيين في المنافذ الحدودية ..ويبقى موضوع الفحص والتجييك والمطابقة للبظاعة مع الاجازة .

تحتسب غرامات ربحية عالية على الفروقات بين ما مكتوب في اجازة الاستيراد والبظاعة وباكرامية عالية للمخمن من نسبة الغرامات..

لجنة تقييم الاداء متسارعة التشكيل واليومي ومختلفة الاشخاص في المراكز التجارية في المدن لتدقيق ومقارنة مستندات الشحن والبظاعة والتقييم الكمركي والفحص في وجود اي اختلاف ترفع للجهات الرقابية لتقييم الاداء وتتخذ اجراات صارمة بحق المخالفين سواء من الموظفين او التجار ,ويقيم الصح ,ومن ما يظحك ان اغلب المسكرات تدخل تحت مسمى مشروبات غازية وتدفع رسوم المشروبات الغازية فاذا زارة لجنة تقييم الاداء احد مخازن هذه البظاعة واطلعت على اوراق الاخراج الكمركي ودققتها ترى النتيجة وكذلك الاحذية النسائية والرجالية ومنهاالخفيفة تدخل تحت اسم احذيةالاطفال المعفية اساسا من الرسوم تفحص اوراقها في مخازن الجملة وحتى المفرد للتاكد من دفع الرسوم صح واكيد سترجع اللجنة الى المستورد الاصلي للحساب

..وبموجب اجازة الاستيراد يتم التحويل الخارجي فقط لقيمة البضاعة ومن العديد من المصارف ولا يحق تحويل مبلغ اكثر من ذلك ويجري الفحص والتقييم كذلك على المادةالمستوردة والسعر المقارن والنوعية من قبل لجان تقييم الاداء.

..ولما يجري من تحويل مالي بنكي بصيغة غير شرعية وباسماء التجار لعدم وجود اجازات الاستيراد بلغت الزبى.. ولها متابعة خاصة وشكاوي وتهديدات وفساد ضريبي....

..ومن اهم فوائد اجازة الاستيراد في هذه الحالة هي تنظيم عملية بيع العملة في البنك المركزي وحتى لاتخلق اجواء اتهام ومداخلات والمهم حماية الاموال. ومن الملاحظ ان مبالغ السلع الداخلة لاتصل الى نصف اوثلث المبلغ المباع في المركزي لهذا الغرض ..ولسنا من مشجعي التعامل في الدولار بل تحول مبالغ الاجازات الى حسابات التجارفورا ويحل التجار محل متاجري بالعملة على الاقل في الاستيرادات المعفية من الرسوم اولا ,كما ومن الضروري جدا تحديدالحد الادنى لمبلغ االاجازة الاستيراد كمبلغ حتى لاتدخل المقتنيات الخاصة هذا المجال والتي هي سمة مميزة للعائلة العراقية وواضح جدا من تنوع البضاعةانها للتجارةام مقتنيات عائلية .

كافة الرسوم تؤخذ بالدينار العراقي وفي اي نقطة حدودية فمشاكل الدفع بالدولار متعددة وباي سعر يحتسب على الدولة وعلى المواطن او التاجر وبين دوائرها مع ان عملية تبديل العملات ستكون في مصرف عراقي على الحدود..وتحدد اسعار يومية لكل حالة ..انما يجري من تحويل الدولار بالعملةالعراقية سبب فساد واسع وتهم كبيرة نتيجة الفروقات السعرية،

سعر السوق

الكثير من الفروقات بين سعرالسوق والسعر اليومي والسعر الذي يحول للدولة تسبب لارباح عالية وغير قانونية للموظفين واعتقد ملاحظة ذلك كثيرة فالعملة العراقية لماذا لاتطبق ووجود مصرف في النقطة الحدودية لعدةاغراض ومهمة لتغيير العملات غير العراقية الى العراقية واكيد تتقبل المصارف ذلك.

(ومن باب اولى والموضوع اكبر هو ان يتم التعامل بالعملة العراقية وبطريقة المناصفة من اي استيراد بين العراق وعلى الاقل بين دول الجوار ومقابل التبادلات والاعفاءات.....وهذا الموضوع يجرنا الى الية اكبر مما يتوقعها الكثيرين ولنا مقال سابق ومقترح بهذا الخصوص.. حول التبادل التجاري المقيم بالدينار العراقي ومشكلة الايداعات السلبية لدى المصارف العراقية).

موضوعنا اغفل كل المعنيين نقطة كمركية مهيئة للعمل ليل نهار وهي الاكثر تنظيم من البقية والاكثر قدم والاكثر تجربة..الاوهي نقطة كمرك الشالجية ,مهيئة اداريا ومكانيا وقابلة للتوسع تنقل اليها الحاويات من الباخرةالى القطار للتخفيف على موانئ البصرة وتشغيل القطارات وتشغيل منتسبي الكمرك والنقل الاسرع والارخص ومن الممكن ان تحول شركة كاملةالى شركة ربحية وليس مقترضة من وزارة المالية...ام هل يسمح باستثمار هذه النقطة من قبل المخلصين الكمركيين المرخصين على ان تكون عملية الشحن للبضاعة عن طريق السكك الحديد قانون ملزم للموانئ وهم في نفس الوزارة.

ان عائقها الوحيد هوعدم وجود سيارة السونار قرب الشاحنات المقطورة فقط مما يؤدي الى تحميل ونقل وفحص ومن ثمة تحميلهاعلى شاحنات السكك الحديد...

ومن الملفت للنظران مكاتب التخليص الكمركي المرخصة وغير المرخصة تقود عملية فساد كبيرة جدا في كافة المنافذ الحدودية وبالاتفاق مع الموظفين وحتى مع التجار وهل حجم المستورد من سلع يوازيه نسبة رسوم وجبايتها للدولة ..

حقا نحن مع كل الجهود للتخلص من الكثير من الظواهر التي تسبب تاخرالبلد ومنها الفساد ولم نسمع تعريف كامل وشامل للفساد وما تقدم ليس اعلان حرب على الفساد بل معالجة الفساد اولا وقطع دابر عملياته (فاقطعو ايديهم) ليس البتر القطع ابعاد اوتحييد وتقليص امكانية الفعل فقطع الطريق عن الفاسدين ليس بتر الطريق انما تقليص فرص نجاح الفاسدين

بل وضع الية تعوق العمل الفعلي الحالي ...وليحارب من يحارب الفساد والمفسدين بشكل مباشر وسريع..

□ مستشار ومحكم دولي